

قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية



المواقف الغربية من الثورة المصرية
الفرص والمخاطر والسيناريوهات المحتملة

إعداد
عصام عبد الشافي

www.icfsthinktank.org



قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

المواقف الغربية من الثورة المصرية
الفرص والمخاطر والسيناريوهات المحتملة

إعداد
عصام عبد الشافي

التعريف بالكاتب:

د/ عصام عبد الشافي

- دكتور بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

تقديم:

أدت ثورة (٢٥ يناير) إلى إرتفاع سقف التوقُعات لدى المصريين في التغيير الجذري والإنتقال السريع إلى الديمقراطية، والرفاهية، والعدالة بمُختلف جوانبها. وفجرت جدل واسع أدى إلى إرباك وإرهاق سياسي للجميع، حول إجراء الإنتخابات البرلمانية، أم تأجيلها.. الدستور أولاً أم الإنتخابات، إلى جانب الجدل حول حزمة القوانين المنظمة للعملية الإنتخابية والمُتمثلة في قانون مُباشرة الحقوق السياسية، وقانون مجلسى الشعب والشورى، والمُحاكمات لرموز النظام. ولم يقتصر الجدل على الشارع السياسي، بل امتد إلى داخل المجموعة الحاكمة، وزادت التطوُرات الأخيرة التي تضمنت حل مجلس الشعب، الأوضاع السياسية إرباك وضبابية. إن الكل يُريد الديمقراطية دون وضوح عن أى ديمقراطية نتحدث، فالديمقراطية تعني عند البعض احتكار العملية السياسية وإقصاء القوى الأخرى. وتعني لدى الكثيرين الفوضى وغياب الضوابط والأطر المُنظمة للعملية السياسية بل ولحركة المجتمع.

ولاشك إن هذه الحالة الثورية وما يكتنفها من ضبابية فتح الباب لتدخُلات القوى الغربية وفي مُقدمتها الولايات المتحدة، بداية بقضية التمويل وتجاوُزات المنظمات الأمريكية للشرعية والقانون المصري، والتمويل المُباشر الذي تُقدمه واشنطن لعدد من الحركات والأحزاب وربما الأشخاص. الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات لدى قطاع واسع من المصريين. ليس فقط حول عدم أحقية الولايات المتحدة في التدخُل في الشأن المصري، ولكن حول مدى قُدرة واشنطن على مُواصلة الإدعاء بأنها رسول الديمُقراطية في العالم.

ففي الوقت الذي أدعت الولايات المتحدة إنها حاضنة الديمُقراطية وحقوق الانسان في العالم والداعية إلى تبنيها عالمياً، تحالفت خلال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مع أسوأ النُظم الفاشية في أمريكا اللاتينية، ودعمت انقلابات عسكرية للإطاحة بنُظم مُنتخبة ديمُقراطياً لإختلافها معها والدفع بحكومات موالية لها إلى السلطة، بل وتدخلت عسكرياً للإطاحة بنُظم ديمُقراطية. ودعمت واشنطن حركة طالبان وباركت وصولهم إلى السلطة مُنتصف التسعينيات ليقضوا على كل ما هو تنويري وحضاري في أفغانستان.

وكان نشر الديمقراطية مُبرر لكثير من القرارات والسياسات الأمريكية التي تتناقض جذرياً مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي مُقدمتها احتلال العراق عام ٢٠٠٣. ولاشك أن تصاعُد حدة عدم الإستقرار في العراق والتدهُور الحاد في الأوضاع الإنسانية للشعب العراقي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من جانب القوات الأمريكية، قد قوض من "نشر الديمقراطية" كشعار وسياسة.

وفي حين تدخلت واشنطن عسكرياً في ليبيا تحت مظلة حلف الأطلنطي بدعوى دعم الثوار في مُواجهة قمع "القذافي"، وتسعى لذلك في سوريا، فقد تجاهلت الإنتهاكات الصارخة بحق الثوار في البحرين حيثُ تقع واحدة من أكبر القواعد العسكرية وأقدمها في المنطقة والعالم.

إن السياسة الأمريكية لا تعرف سوى المصلحة. وهُناك بالتأكيد مصالح وأجندات أمريكية وغربية تقف وراء تدخُلها بدعوى دعم الديمُقراطية في مصر، وليس مصلحة الشعب المصري ورخاءه، وإزدهار مصر وتقدمها.

إن الديمُقراطية في مصر سوف يُدعمها ثوار مصر الذين هبوا من أجل الحُرية والكرامة، وهُم الضمانة الوحيدة لنظام ديمُقراطي حقيقي نأملهُ ونتطلع إليه جميعاً.

أسرة التحرير

يوليو ٢٠١٢

مقدمة

عند تحليل المواقف الغربية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية، فإن الحديث ينصرف أساساً إلى الموقف الأمريكي بإعتبارهِ الأكثر تأثيراً على مسار الأحداث بسبب طبيعة النظام الدولي الحالي أحادي القُطبية، بالإضافة إلى أن المواقف الغربية في مُجملها تبقى غير بعيدة عن الموقف الأمريكي رغم أن هُناك نوعاً من التمايُز المحدود حول بعض التفاصيل بين المواقف الأوروبية بتنوُعاتها المُختلفة من ناحية وبين الموقف الأمريكي من ناحية أُخرى، والتي تنطلق من قاعدة مُشتركة للمصالح، وتحكُمها أيضاً منظومة القيم المُشتركة.

لقد كانت مواقف الدول الغربية من الثورة المصرية مُتقلبة، ففي الوقت الذي كانوا يرون فيه أن الثوار أقوى من النظام ويُمكنهم إسقاطه كانوا يُطالبون برحيل النظام، وفي الوقت الذي كانوا يرون فيه أن الحكومة مُمسكة بزمام الأمور، كانوا فقط يُطالبونها بالإصلاح دون أن يلتفتوا إلى مطالب الشعب الرئيسية بإسقاط النظام بالكامل[١].

وكان الموقف الأمريكي هو الأبرز في إطار المواقف الغربية، نظراً لأهمية وطبيعة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، حيثُ ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات وثيقة مع مصر، تمتد عبر أكثر من ستة عقود، ومرت هذه العلاقات في تطوُرها بالعديد من المراحل، التي تراوحت بين الشد والجذب، والصدام والتعاوُن، وصولاً للتحالف الإستراتيجي، الذي غلفهُ إطار أقرب للتبعية المصرية للسياسة الأمريكية في العديد من القضايا الداخلية والإقليمية والدولية.

وأمام موقع مصر في الإستراتيجية الأمريكية ـ وضمن اعتبارات أُخري ـ جاء الموقف الأمريكي من الثورة المصرية وتداعياتِها، هذا الموقف الذي اتسم بالتردُد والإزدواجية وعدم الوضوح، والضبابية، بما انعكس على السياسات والإجراءات التي تبنتها الولايات المتحدة في تعاطيها مع الثورة، وبما انعكس كذلك على تطوُرات هذه الثورة وتداعياتها[٢].

وهو ما يُمكن تناوله وفق المراحل الأساسية التي مرت بها الفترة الإنتقالية للثورة المصرية، <u>والتي في إطارها تم التمييز بين:</u> <u>المرحلة الأولى:</u> من بداية الثورة (٢٥ يناير) وحتى التنحي في١١ فبراير. <u>المرحلة الثانية:</u> من التنحي (١١ فبراير) وحتى بداية الإنتخابات البرلمانية (٢٨ نوفمبر). <u>المرحلة الثالثة:</u> مرحلة الإنتخابات البرلمانية (من ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ حتى ٢٣ فبراير ٢٠١٢) مع بيان أثر ذلك على العلاقات المستقبلية لهذه الأطراف، وذلك <u>على النحو التالي:</u>

المطلب الأول

المواقف الأمريكية والغربية من الثورة خلال المرحلة الأولى من بداية الثورة (٢٥ يناير) وحتى التنحي في١١ فبراير

شهدت بدايات الثورة المصرية العديد من السجالات حول الأطراف الفاعلة، في الداخل والخارج في إدارة الأحداث والتطوُرات والتحوُلات - غير المسبوقة - التي تشهدها البلاد، وأى من هذه الأطراف الأكثر تأثيراً في تحريك هذه الأحداث، وكان في مُقدمة هذه الأطراف، التي كانت محلاً للإهتمام والتحليل القوي الغربية (مُمثلة في الولايات المتحدة والدول الأوربية)، فهذه القوي، وتحديداً الولايات المتحدة هى الشريك الرئيسي في كُل تفاعُلات الأحداث في المنطقة، وترتبط بعلاقات وثيقة مع النُظم الحاكمة في الدول العربية مُنذ حصول هذه الدول على استقلالها بداية من مُنتصف الأربعينيات من القرن العشرين وحتى الآن.

أولاً: محددات الموقف الأمريكي من الثورة المصرية:

ارتبط التذبذُب الأمريكي تجاه الثورة المصرية بالعديد من العوامل والإعتبارات:

العامل الأول: المُفاجأة، فالإدارة الأمريكية لم تكُن تتوقع هذه المُظاهرات بهذا الحجم، وبهذه التداعيات، كما لم تتوقع مثل هذا الإنهيار السريع للقدرات الأمنية المصرية، فى ظل معرفتها بالطابع الأمني والإستبدادي للنظام المصري.

العامل الثاني: العلاقات الوثيقة بينها وبين نظام "مبارك"، والذي شكل تابعاً حقيقياً وليس حليفاً إستراتيجياً في كُل القضايا التي تهم الولايات المتحدة في المنطقة، في ضرب إيران خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨)، وفي ضرب العراق بعد الغزو العراقي للكويت (١٩٩٠-١٩٩١)، وفي حصار العراق (١٩٩١-٢٠٠٢)، وفي الحرب الدولية على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفي الهجوم على أفغانستان (٢٠٠١)، ثم في ضرب العراق مرة أخري ٢٠٠٣، وفي تنفيذ الأجندة الأمريكية فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وفي الضغط على إيران في الملف النووي، وغيرها الكثير.

العامل الثالث: عدم الثقة الأمريكية في الأطراف البديلة التي يُمكن أن تحل محل "مبارك"، لأنها على قناعة تامة بأنهُ لو أجريت انتخابات حُرة ونزيهة، فلن يكون للحزب الوطني ولكُل الأحزاب الرسمية القائمة الآن، الدور الفاعل، ولكنهُ سيكون للإخوان المسلمين.

العامل الرابع: عدم جدية الولايات المتحدة في تطبيق ما ترفعهُ من شعارات حول نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، في أية دولة أو أية منطقة في العالم إلا بما يتفق ومصالحها، فهذه الشعارات ما هي إلا أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي جاء التردُد الأمريكي في التعاطي مع الأزمة، لأخذ الوقت المُناسب لدراسة كُل الإحتمالات، وبُناء عليها تقرر ما يُمكن أن تقوم بهِ، وهل تبقي على "مبارك" الشهور القادمة، حالما يتم إعداد البديل المُناسب، أو أن يتم النقل الفوري لصلاحيات الرئيس لـ"عمر سليمان"، وهو أفضل للمصالح الأمريكية من "مبارك" نفسه، أو معرفة التوجُهات العامة للشارع المصري، والتعاطي معها بما يتفق ومصالحها.

العامل الخامس: الخبرات الشخصية للرئيس "أوباما": فمن واقع تعاطيه مع تطوُرات الثورة المصرية، يُمكن القول أن قرارات "أوباما" كان يدفعها شعور بأن هذه التحوُلات نتاج تراكُمات سلبية عبر عدة سنوات، وأنهُ لا يُمكن إيقافها أو إعادة الأمور في مصر إلى الوراء، كما يُعتقد أن الولايات المتحدة - كراعية للديمُقراطية كما يراها - لا يُمكن أن تكون استجابتها كغيرها من الدول، ويُدرك "أوباما" من تجاربهِ أن التغيير في البلدان النامية لا يُمكن مُواجهته - أثناء اشتعاله - بالقوة أو بالمواقف العنترية، وأنهُ ليس من الضروري أن تتحول كُل حركة شعبية إلى كارثة، فهُناك نماذج إيجابية، تخلصت من نُظم فاسدة وجاءت بنُظم كان لها دور بارز في التنمية والإصلاح، ومن ناحية أخري، فإن خبرة "أوباما" الشخصية وتجربته في الإنتخابات الرئاسية التي فاز بها تُتيح لهُ فُرصة مُتميزة للإتصال بجيل الشباب الذي يصنع الثورة المصرية، وأصبح التحدي الذي يُواجهه هو كيفية استخدام خبرته الحياتية وقُدرته الكبيرة على التواصُل لدعم عملية التغيير، والمُوازنة بين التعاطُف مع الثوار في الشوارع، من ناحية وطمأنة العالم إلى أن القوة الأمريكية مُستقرة في مُواجهة التحوُلات التي يشهدها العالم، من ناحية ثانية. وبين هذا وذاك جاء تردُده في التعاطي مع تداعيات الثورة وتحوُلاتها.

ثانياً: طبيعة المواقف الأمريكية في التعاطي مع الثورة المصرية:

أمام الإعتبارات السابقة جاء التذبذب والتردُد نتيجة منطقية للمواقف الأمريكية في التعاطي مع تطوُرات الثورة المصرية، سواء على مستوي التصريحات الرسمية أو على مستوي الإجراءات التي تبنتها الإدارة الأمريكية.

١- على مستوي التصريحات:

كانت أول ردود الفعل الأمريكية الرسمية عن أيام الغضب المصرية، ذلك البيان الصادر في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، عن البيت الأبيض، ومن بين ما جاء فيه: "نحث جميع الأطراف على الإمتناع عن استخدام العُنف، ونتوقع من

السُلطات المصرية أن تُرد على أي احتجاجات بطرق سلمية. إننا نُدعم الحقوق العالمية للشعب المصري، بما في ذلك الحق في حُرية التعبير والتجمُع والإنضمام إلى الجمعيات. وأمام الحكومة المصرية فُرصة مُهمة لتستجيب لتطلُعات الشعب المصري وتنتهج إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية يُمكن أن تُحسن معيشته وتُسهم في رخاء مصر. إن الولايات المتحدة مُلتزمة بالعمل مع مصر والشعب المصري لدفع عجلة هذه الأهداف".

وفى اليوم نفسه صدر بيان عن مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون العامة، جاء فيه: "إننا نرصُد الوضع في مصر عن كثب، وإن الولايات المتحدة تؤيد حق التعبير والتجمُع للشعب كله، وعلى كل الأطراف أن تُمارس ضبط النفس، وإننا نهيب بالسُلطات المصرية أن تتعامل مع تلك التظاهُرات بأسلوب سلمي".

وأضاف البيان: "إننا نود أن نرى الإصلاح يتحقق في مصر، وأماكن أخرى وإتاحة الفُرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتفق مع تطلعات الشعب. وإن الولايات المتحدة شريك لمصر وللمصريين في هذه العملية التي بإعتقادنا يجب أن تجري في مُناخ سلمي .. وقد أثرنا مع الحكومات في المنطقة الحاجة للإصلاحات والإنفتاح، وإلى مُشاركة أرحِب من أجل التجاوُب مع تطلُعات الشعب، وسنواصل فعل ذلك".

وفي الثالث من فبراير قال المُتحدث بإسم الخارجية الأمريكية: "طالما استمر الوضع دون اتخاذ فعل ملموس يُمكن أن يراهُ الشعب المصري، فإن خطر المُجابهات الجارية والعُنف سيزداد. ولذا نحنُ نواصل تشجيع الحكومة والمُعارضة... على الإلتقاء معاً الآن، وبذل جُهد شامل والمُضي قدماً بحيثُ يرى الشعب أن التغيير قادم وأن التغيير جار في الواقع".

وأضاف: إن الولايات المتحدة تتبادل مع الحكومة المصرية النُصح ووجهات النظر، وتُجري اتصالات يومية مع الجيش المصري ومع أعضاء من المُعارضة أيضا، لكن ليس من حق الولايات المتحدة أو أي قوة أجنبية أن تُملي مَن سوف يحكُم مصر. كما أن القرار الخاص بمُدةِ بقاء الرئيس "مبارك" في السُلطة قرار مصري، فهذه مسألة لا تتعلق بنا، إنما هي تخُص العلاقة بين الشعب المصري والحكومة المصرية".

وقال إن علاقات الولايات المتحدة الخارجية "توجُهها أولاً وأخيراً المصالح الوطنية، مصالحنا ومصالح البلدان الأخرى. وهي ليست قائمة على أشخاص مُعينين، ولكن المسؤولين الأمريكيين يتمتعون في الوقت ذاته بعلاقة عمل وثيقة جداً مع الزعماء غير الأمريكيين".

وفي الأسبوع الثاني للثورة بدا أن "أوباما" اتخذ خيار دعم الشعب المصري، وترك "مبارك" يسقط، وطالب بتحوُل حقيقي في مصر يبدأ "الآن"، حسب قوله. ولكن مع ما تصوره "أوباما" أنهُ تراجع في الإحتجاجات في المدن المصرية، واستمرار تأكيد "مبارك" أنهُ لن يتنحى عن الحكم، جاءت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية، حول "عدم الإسراع في تحقيق التغيير في مصر"، بدعوى: "تجنُب وقوع فوضى في أكثر البلدان العربية سُكانا، وأن "التغيُر يُمكن أن يؤدي أيضاً إلى انتكاسة إلى حُكم استبدادي جديد"، ثُم جاءت تصريحات المبعوث الأمريكي لمصر، "فرانك ويزنر" حول أن "مبارك" (بالغ الأهمية بالنسبة للمرحلة الإنتقالية).

وفي كلمتها أمام مؤتمر الأمن بميونيخ (٤ فبراير) أعلنت وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" أن: "الوضع الراهن في الشرق الأوسط غير قابل للإستمرار"، وقالت: "إن التحدي لجميع أصدقائنا في المنطقة، بمن فيهم الحكومات والشعوب، يتمثل في مُساعدة شُركائنا على اتخاذ خطوات منهجية تؤذن بمُستقبل أفضل حيثُ يستمع لأصوات الناس وتحترم حقوقهم وتُلبي تطلُعاتهم. وهذه ليست مُجرد مسألة مثالية بل ضرورة استراتيجية". ونبهت إلى أنهُ بدون إحراز تقدُم ملموس بإتجاه إرساء نُظم سياسية مُنفتحة وخاضعة للحساب "فإن الفجوة بين الشعوب وحكوماتها ستتسع وستستفحل زعزعة الإستقرار". وقالت إن الشرق الأوسط يُواجه ما وصفته بأنهُ "عاصفة كاملة ذات اتجاهات شديدة".

وأعلنت أن بعض القادة ربما يعتقدون أن بلادهم هي حالات استثنائية مُعفاة من المطالب الشعبية بفُرص سياسية واقتصادية أكثر أو أن شعوبهم "يُمكن استرضاؤها بأنصاف الحلول". وأنهُ: "في المدى القصير، قد تصح تلك المقولة لكن في المدى البعيد إنها مقولة مُتعذرة". وأشارت إلى أن وتيرة التغيير قد تتفاوت من بلد لآخر بحُكم مُواجهة كُل بلد ظروفاً مُختلفة لكنها سلمت أن ثمة أخطاراً قد تُواكب التحوُل إلى الديمقراطية مثل الفوضى وعدم الإستقرار واستبدال نظام مُتسلط بنظام سُلطوي آخر. وأضافت: "لقد أطاحت الثورات بالدكتاتوريين بإسم الديمقراطية لترى فقط أن العملية السياسية اختطفها حُكام مُتسلطون جُدد يلجأون للعُنف والخداع والإنتخابات المُزورة للبقاء في السُلطة أو للترويج لأجندة من التطرُف".

وقالت: "إن التحوُل لا ينجح إلا إذا كان مدروسا وشاملاً وشفافاً" مُضيفة أن "أولئك الذين يتمنون المُشاركة في نظام بلادهم السياسي ينبغي أن يتعهدوا بنبذ العُنف كأداة من أدوات الإكراه السياسي، وبإحترام حقوق أقليات بلدانهم الإثنية والدينية، والمُشاركة بروح من التسامُح والوفاق". وقالت: إن الولايات المتحدة تقف مُتأهبة لمُساعدة شُركائها على اتخاذ "خطوات منهجية" لإحلال مُستقبل أفضل يُلبي تطلُعاتهم. وتحُث على أن لا يكون الإنتقال "شفافياً فقط بل صادقاً وأساسياً جداً كي يُمكِن للشعب المصري، ولنا نحن في الخارج، أن نُقيّم التقدُم الذي يتحقق" ثُم خلصَت

إلى القول إن الولايات المتحدة "تنظر من الخارج إلى ما يجري من أحداث في مصر لكن هذا الأمر يعود للشعب المصري نفسه"(٣).

ولكن سُرعان ما عاد "أوباما" (٦ فبراير ٢٠١١) ليؤكد رغبته في حصول عملية انتقالية مُنظمة وملموسة تؤدي إلى قيام حكومة تمثل الشعب في مصر، مؤكداً أن مصر لن تعود إلى ما كانت عليه. وقال: "أريد حكومة تُمثل الشعب في مصر"، .. "المصريون يُريدون الحُرية وانتخابات حُرة وعادلة، يُريدون حكومة تُمثِل الشعب، يُريدون حكومة مُنفتحة. وقد قُلنا، يجب أن تبدأوا المرحلة الإنتقالية فوراً، مرحلة انتقالية مُنظمة".

وشدد على أن المجتمع المصري لا يقتصر على جماعة الإخوان المسلمين، لكنهُ أقر بوجود مخاوف حيال مواقفهم، قائلاً: "أعتقد أنهُم أحد الفصائل في مصر .. هُم لا يتمتعون بدعم غالبية المصريين، ولكنهُم مُنظمون جيداً.. وفي أيديولوجيتهم نواح مُعادية للأمريكيين، لا شك في ذلك .. لكن ثمة مجموعة كبيرة من الأشخاص العلمانيين في مصر، ثمة مجتمع مدني واسع يُريد التقدُم إلى الواجهة أيضاً .. ومن المُهم ألا نقول إن الخيارين الوحيدين أمامنا هُما الإخوان المسلمون أو شعب مصري مقموع .. أريد حكومة تمثيلية في مصر، ولدي الثقة بأنه إذا تقدموا في عملية مُنظمة، يُمكننا العمل معاً".

وفي اليوم نفسه، خرج "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي السابق، ليُشيد بالرئيس "مبارك"، ووصفهِ بأنه "رجل صالح، وصديق صالح وحليف للولايات المتحدة ونحتاج لتذكر ذلك"، وأضاف: "في النهاية أياً كان ما سيأتي في الفترة القادمة سيُحدده الشعب المصري". وانتقد تشيني طريقة تعامل "أوباما" مع الأزمة، وقال من المُهم القيام بجهود دبلوماسية بشكل غير مُعلن، فمن الصعب للغاية على زعيم أجنبي ما، التصرُف بناء على نصيحة أمريكية بطريقة ملحوظة". ورفض "تشيني" أن يذكُر تكهُنات بشأن مستقبل "مبارك"، وأضاف: "لا أدري. لكني أعتقد أيضاً أن هُناك وقتاً يحل على الجميع يتعين فيه الإنسحاب والمُضي قدماً". وقال "نصل إلى المرحلة التي تتوالى فيها السنين ويُصبح التعامُل مع الأعباء أكثر صعوبة. لكن هذا قرار لا يُمكن أن يتخذه سوى المصريين"(٤).

وفي اليوم التالي لهذه التصريحات، جاءت تصريحات نائب الرئيس الأمريكي، "جون بايدن" (٨ فبراير)، والذي دعا لكبح وزارة الداخلية المصرية لإنهاء فوري لاعتقال ومضايقة والتنكيل بالصحفيين والناشطين السياسيين وناشطي المجتمع المدني، وإتاحة حُرية التعبير والتجمُع، وإلغاء فوري لقانون الطوارئ، وتوسيع قاعدة الحوار الوطني لتشمل طائفة واسعة من أعضاء المُعارضة، ودعوة المُعارضة كشريك لتطوير خارطة طريق مُشتركة وجدول زمني لنقل السُلطة، بجانب سياسة واضحة بعدم الإنتقام".

وبين هذا وذاك، وفي إطار هذه الضبابية وتلك العبثية الأمريكية، يُمكن القول أن التصريحات الأمريكية حول "الإنتقال السلمي للسُلطة" وليس "التنحي الفوري للرئيس حسني مبارك"، هي التي تُعبر عن الموقف الحقيقي للولايات المتحدة، فالولايات المتحدة لن تسمح بتغيير النظام في مصر بشكل يُمهد لتحوُلات جذرية من شأنها أن تخل بالمُعادلة الإقليمية القائمة منذ عام ١٩٧٩، منذ توقيع مُعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وقيام الثورة الإيرانية، تلك المُعادلة التي تقوم على تبني سياسة الركائز الإستراتيجية المُتعددة، في مُواجهة الأزمات التي تشهدها المنطقة، وكانت أدواتها الرئيسية إسرائيل، ومصر والسعودية وتركيا، مع تغيير الأدوار، وتغيير الأولويات وفقاً لطبيعة كُل أزمة، ولكن بما يتفق في المُحصلة مع المصالح الأمريكية.

وأمام هذه الضبابية، وتلك الإزدواجية، قدم المدير التنفيذي لمعهد واشنطن "روبرت ساتلوف" شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ضمن جلسة استماع بعنوان "التطوُرات الأخيرة في مصر ولبنان: الدلالات المُترتبة على سياسة الولايات المتحدة وعلى الحُلفاء في الشرق الأوسط الكبير" في ٩ فبراير ٢٠١١، ومن بين ما جاء فيها: "إن رياح التغيير التي بدأت تهب في تونس ثم تحولت إلى إعصار في القاهرة سوف يكون لها تأثير على أماكن أخرى في المنطقة. ومع ذلك، فمن الخطأ رؤية الشرق الأوسط كسلسلة من قطع الدومينو التي تنتظر السقوط. فالسياق المحلي في كُل دولة هو العامل المُهيمن الذي يُحدد استقرار أو عدم استقرار نظام مُعين، كما أن وضع كُل دولة يختلف تماماً عن وضع الدولة التي تعقبها من ناحية التطورات التي تحدث فيها".

وأنهُ بصرف النظر عن التركيز المُكثف على تعزيز تطور مصر نحو الديمقراطية بحيثُ تستمر في رؤية نفسها كشريك للولايات المتحدة، ينبغي مُراعاة أنهُ مهما كانت الشجاعة التي أظهرها شعب مصر في وجه حكومة رفضت نداءات مُتكررة لإجراء إصلاحات سياسية، لا يزال التغيير التدريجي والمُنظم هو المسار المُفضل للتغيير السياسي. وفي هذا الصدد، فإن الحالتين المصرية والتونسية تُقدمان لواشنطن الآن فُرصة جديدة لإشراك القادة والشعوب العربية في البحث عن طُرق لبناء أنظمة سياسية أكثر ديمُقراطية وتمثيلاً واستجابة وشرعية بحيثُ تكون خالية من الفساد وتحترم الحقوق السياسية الفردية للمُواطنين.

كما ينبغي على السياسة الأمريكية أن تكون داعمة لدُعاة التغيير الديمُقراطي السلمي في الدول التي تبنت حكوماتها سياسات مُعادية لمصالحنا، كما كُنا في دول قامت حكوماتها بمُحاذاة مصالحنا. وعملياً فإن هذا يعني استخدام الإتصالات الأمريكية الإستراتيجية، والدبلوماسية العلنية، وغيرها من الأصول الملموسة لمُساعدة ودعم فكرة التغيير الديمُقراطي في إيران وسوريا وتأييد أي شعب شُجاع مُستعد للنضال من أجل هذا الهدف(٥).

٢- **على مستوى الإجراءات**:

كان أول هذه الإجراءات، تكليف "فرانك ويزنر"، السفير الأمريكي السابق في مصر، ليكون مبعوثاً شخصياً للرئيس "أوباما"، لبحث تداعيات الثورة المصرية، وما إن أصدر "ويزنر" تصريحات مؤيدة للرئيس "مبارك"، كانت محل انتقاد من العديد من الجهات، خرجت الإدارة الأمريكية لتعلن أن هذه التصريحات تُعبر عن رأيهِ الشخصي.

ومن ناحية ثانية، دعا مشروع قرار تقدم السناتور الجمهوري "جون ماكين" والسناتور الديمُقراطي "جون كيري" إلى مجلس الشيوخ الأمريكي، الرئيس المصري إلى نقل السُلطة إلى حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال تضم جميع الأطياف، والبدء سريعاً في انتقال سلمي وسلس إلى نظام سياسي ديمُقراطي، على أن يشمل ذلك نقل السُلطة إلى حكومة مؤقتة تضُم جميع الأطياف بالتنسيق مع زعماء من المُعارضة المصرية والمجتمع المدني والجيش، لتنفيذ الإصلاحات اللازمة لإجراء انتخابات حُرة ونزيهة هذا العام".

وفي العاشر من مارس، طرح "جون كيري" و"ماكين" مُبادرة لإنشاء صندوقي دعم لمصر وتونس، وأعلنا أن الصندوقين، سيحملان رسالة إلى العالم العربي برُمتهِ بأن الولايات المتحدة ستُساعد الشعوب العربية على بناء اقتصاد أقوى. واعتبر "كيري" أن الدعم المادي الذي سيُقدم سوف يُشكل استثماراً ناجحاً في مُستقبل العالم العربي وفي الأمن القومي للولايات المتحدة. وقال: "إن مُبادرته ستُترجَم الدعم المعنوي الذي قدمتهُ الولايات المتحدة للشعبين التونسي والمصري في الإنجازات التي حققاها، كما أنهما سيُساهمان في تعزيز الديموقراطية ودعم الإستثمارات وخلق آلاف فُرص العمل في البلدين". وأعلن أن "الصندوق المصري سيبدأ برصيد يبلُغ ٥٠ - ٦٠ مليون دولار فيما يبدأ الصندوق التونسي بمبلغ ١٠ - ٢٠ مليون دولار، مع استهداف رؤوس أموال القطاع الخاص".

وقال "ماكين": "إن أعضاء المجلس يهدفون إلى مُساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" كي تُقدِم عرضاً ملموساً للمعونة الأمريكية للدولتين". وأضاف "إن مصر وتونس تُعانيان بشكل كبير، وإن شعبيهُما لا يشعُران بالسعادة البالغة إزاء الدعم الأمريكي للنظامين اللذين أسقطهُما وإن هذين الصندوقين سيُدللان على أن "الشعب الأمريكي يُدعمهُما""[٦].

وفي ١٥ مارس، بدأت "هيلاري كلينتون" وزيرة الخارجية الأمريكية أول زيارة لها إلي مصر بعد ثورة٢٥ يناير، وتناولت زيارتها التطور الديمقراطي الذي حدث في مصر، والعلاقات الإستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، وكذلك زيادة المُساعدات الإضافية والضرورية لتحقيق التحرُك الديمقراطي الحالي في

مصر. وقالت "كلينتون": إن واشنطن تعمل حالياً علي تحقيق مُشاركة مع مصر، في ضوء التغيُرات التي حدثت، والتحوُل الديمقراطي والتطور الإقتصادي والإجتماعي الجاري حالياً بمصر.

وفي الخامس والعشرين من مارس، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً تعرض فيه تفاصيل برامج الدعم الأمريكي للتنمية الاقتصادية في مصر في مرحلة ما بعد الثورة. وأوضح البيان أن مُساعدات التنمية الأمريكية تهدف إلى توفير فُرص لجميع المصريين. وأن الولايات المتحدة ستعمل بما يضمن أن المكاسب الاقتصادية التي حققتها مصر في السنوات الأخيرة سوف تتواصل وأن جميع قطاعات المجتمع المصري ستنتفع من هذه المُكتسبات. **وفي المدى القصير ستُدعِم الولايات المتحدة البرامج التالية:**

- صندوق المشاريع الأمريكي - المصري: ستعمل إدارة "أوباما" مع مجموعة من أعضاء الكونجرس ينتمون إلى الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) لتأسيس صندوق مشاريع أمريكي - مصري يعمل على تحفيز استثمارات القطاع الخاص ويُدعم الأسواق التنافُسية ويوفر لمؤسسات الأعمال وصولا لرءوس الأموال المُنخفضة التكاليف. وسيكون الصندوق، في حال مُوافقة الكونجرس، مؤسسة لا تسعى للربح تُدار من قبل القطاع الخاص وتنطلق بمنحة أمريكية، على أن يُدير شئونه مجلس إدارة أمريكي - مصري مُشترك.

كما تنوي الولايات المتحدة تأسيس الصندوق بنحو ٦٠ مليون دولار من أموال الدعم الاقتصادي لمصر. وبالإضافة إلى قيام أمريكا بتزويد الصندوق برأسمال، فإن مؤسسة الإستثمارات الخاصة في الخارج ستكون قادرة على التشارُك مع الصندوق لتوفير تمويل مُشترك لمشاريع لاحقة تكون مؤهلة للحصول على استثمارات تضمنها المؤسسة.

- دعم برنامج مؤسسة الإستثمارات الخاصة في الخارج (أوبيك): ستُقدم (أوبيك) مبلغاً يصل إلى بليوني دولار كدعم مالي تشجيعاً لإستثمارات القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإقامة شراكات بين الولايات المتحدة وشركات عربية للترويج للنمو وإيجاد فُرص عمل إقليمية. كما ستضع (أوبيك) أولوية لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، ومنح مشاريع مُقترحة، ووضع المسار السريع للمُوافقة بغية توفير رأسمال على وجه السرعة، شرط استيفائها لمُتطلبات إثبات الأهلية.

- مُساعدات اقتصادية طارئة: تعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ ٩٠ مليون دولار كمُساعدات اقتصادية قصيرة الأمد لمصر دعماً لمشاريع تولِد فُرص عمل ونمواً اقتصادياً.

- تسهيل ودعم خطابات الإعتماد لبنك الصادرات والإستيراد: وافق بنك الصادرات والإستيراد على تقديم تأمينات قيمتها ٨٠ مليون دولار لدعم خطابات اعتماد تصدرها مؤسسات مالية مصرية.

- المناطق الإستثمارية والصناعية المؤهلة (كويز): يُحفز برنامج المناطق الصناعية المؤهلة النمو ويوطِد شراكة الولايات المتحدة مع مصر من خلال السماح لصادرات مصرية تُصنع في هذه المناطق بدخول الولايات المتحدة مُعفاة من الرسوم الجمركية. وحالياً توجد سبع مناطق صناعية مؤهلة في مصر تضُم ما يزيد على ٣٠٠ مؤسسة صناعية تصدِّر منتجاتها إلى الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة تنشط مع مصر لمُعالجة مسائل مُعلقة لغرض توسيع برنامج المناطق هذا.

- التكامُل الإقليمي: أكد البيان أن نمو مصر في المدى البعيد يعتمد على تعميق الروابط الاقتصادية مع المنطقة والعالم عموماً، بما يضمن أن مُساعدات ذات أولوية لمصر سيتم تنسيقها وتوافُقها مع المصالح الفُضلى والطويلة الأجل لمصر والمنطقة(٧).

<u>ثالثاً: انعكاسات المواقف الأمريكية على الثورة المصرية:</u>

يُمكن توصيف التعاطي الأمريكي مع الثورة المصرية، خلال مرحلتها الأولي، على أنهُ هروب إلى السيناريوهات التقليدية في إدارة الأزمات، وذلك من خلال تهدئة الوضع وعدم طرح خيار خاص لحل الأزمة، والمُراهنة على الوقت، وتبني سياسة ردود الأفعال وفقاً لتطورات الأوضاع في مصر.

وفي مُواجهة هذه السياسات يُمكن القول أن الإدارة الأمريكية خسرت المزيد من مصداقيتها، أمام الشباب المصري، بل والعربي، وأصبح الربط بينها وبين النُظم الإستبدادية والفاسدة أكثر قوة، وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على مستقبل علاقاتها بالشعوب والنُظم السياسية العربية في المستقبل القريب، وهو ما تؤكده ـ كمؤشر أولي الشعارات المُنددة بالولايات المتحدة وسياساتها، في مُعظم المُظاهرات والإحتجاجات المصرية.

<u>رابعاً: المواقف الأوربية من الثورة المصرية خلال المرحلة الأولى:</u>

جاءت هذه المواقف مُتأثرة بل وتابعة للموقف الأمريكي، وبرزت في إطارها، عدة تصريحات، منها تحذير "أندرس فوج راسموسين"، الأمين العام لحلف شمال الأطلنطي (ناتو)، من أن النظام العالمي الحالي بات على المحك بسبب الإضطرابات الحالية التي تشهدها مصر وأنحاء شتى في منطقة الشرق الأوسط. وقال، خلال مؤتمر الأمن العالمي في ميونيخ (٤ فبراير): "بينما أتحدث إليكم الآن، تتسارع

الأحداث في مصر وتونس والأردن واليمن وأماكن أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". و"لا تزال تداعيات هذه الإضطرابات غير واضحة، ولا يُمكن التنبؤ بتبعاتها على المدى الطويل. غير أن هُناك أمراً واحداً نُعلمه: الثوابت القديمة لم تعُد قائمة، والألواح الأرضية تتحرك". وأضاف: "لا يحف الخطر الاقتصاد العالمي فحسب.. بل النظام العالمي بأسره".

ومن جانبه قال "ثيودور تسو جوتنبرج" (وزير الدفاع الألماني) أمام المؤتمر: "إن الغرب سيقف دائماً في صف الشعوب التي تُطالب بالديمقراطية والحرية". وحث قوات الأمن المصرية على حماية حق الشعب في التجمُع بشكل سلمي، مُشدداً على أن أوروبا والولايات المتحدة لن يقبلا أو يُفضلا الطُغاة على القادة السياسيين المُنتخبين في مناخ حر.

ورغم هذه التصريحات، أشار البعض إلى أن الدول العربية، تتبنى عدة سياسات من شأنها النيل من الثورة، من ذلك:

١- الإتصال ببقايا النظام السابق ومُساعدتهم على إحداث فوضى عارمة في البلاد خاصة في ظل وجود نظام أمني ضعيف وهش، واختلاق بعض المشاكل بين الشعب وبين القوات المُسلحة الموجودة بالشارع مما يدفع أحد الطرفين لإستعمال العُنف فيرُد الطرف الآخر بعُنف مُقابل، فتدخُل البلاد في دوامة مُخيفة من العُنف تضيع معها نتائج الثورة وأحلام الشباب ودماء الشهداء، مما قد يدفع بعض القوى في الجيش إلى القيام بإنقلاب عسكري.

٢- الضرب على وتر الفتنة الطائفية واستغلال حالة الإنهيار الأمني في تفجير بعض الكنائس وبعض المساجد، ودعم بعض دعاة الفتنة، والمُطالبة بإلغاء المادة الثانية من الدستور، وهو ما من شأنه أن يُدخِل البلاد في حالة فتنة طائفية لا حدود لها فتنشغل بذلك عن العمل على بناء الدولة الجديدة وتنشغل عن الإهتمام بالتطور والتقدُم والنهضة المرجوة.

٣- العمل على زرع بعض العناصر ذات الميول الغربية التي تسعى إلى إفشال كل المشروعات التي سيتم العمل فيها بشكل يبدو مُبرراً ومقبولاً، وقد قاموا سابقاً بالقضاء على بعض الدول من خلال هذه الطريقة[٨].

لقد دفعت الثورة المصرية، وغيرها من الثورات التي شهدتها المنطقة العربية، وتحديداً في دول الشمال الإفريقي، الدول الغربية إلى بذل مجهود أكبر للتفكير في آلية لدعم المرحلة الإنتقالية في بلدان جنوب المتوسط الخاضعة لأنظمة سُلطوية، إلا أنهُ لا يزال من المُستبعد أن تُجرى إعادة نظر مُعمَّقة في مُقاربتها الإقليمية. وأحد العوائق هو أنّ إطار التعاون المُتعدّد الأطراف المُتمثّل في الإتّحاد من

أجل المتوسّط الذي يضُم ٤٣ عضواً، غير مُتجانس إلى حد كبير بحيثُ لا يُتيح التعاون السياسي أو الإتفاق على آليّات للتعاون دون الإقليمي.

لقد برزت مؤشّرات الفشل الغربية قبل الثورة التونسية، من خلال إرجاء القمم التي كان من المُقرّر أن يعقدها الإتحاد من أجل المتوسط والمُحاولات الفاشلة لتجديد الرئاسة المُشتركة. وأقرت فرنسا بالحاجة إلى تكييف السياسة الأوروبية من أجل التعاطي مع الفُرص والتحدّيات الجديدة في العالم العربي. وصدرت الإقتراحات لإعادة توجيه السياسة الأوروبية عن المفوّضية الأوروبية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي، من خلال الترويج للشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المُشترك، ومن خلال مُقترحات تدعو إلى مُراجعة سياسة الجوار الأوروبي وإنشاء فريق العمل الخاص بجنوب البحر الأبيض المتوسط. لكن عدداً من الدول الأعضاء تتعامل بفتور مع الأفكار الأكثر جذرية مثل تحرير أنظمة منح تأشيرات السفر وزيادة ودخول المحاصيل الزراعية إلى الأسواق الأوروبية.

وأصبحت فرنسا أكثر انفتاحاً على تكييف الإتحاد من أجل المتوسط من خلال تعزيز دور الإتحاد الأوروبي في الرئاسة المُشتركة، وإطلاق مشاريع جديدة للإتحاد تتمحور حول المجتمع المدني، وتركيز أكبر على مُراعاة الشروط السياسية عن طريق سياسة الجوار الأوروبي. ونظراً إلى الحاجة المُلحّة إلى التعامُل مع التطوّرات في العالم العربي، فإن الموقف السائد في الإتحاد الأوروبي هو أنهُ من الأفضل إعادة النظر في الآليات الموجودة، واستخدام ما يصلُح منها بأسلوب مُستحدَث يتفق وتطورات الثورات العربية.

إن مستوى الشراكة الإقليمي يحتاج إلى مزيد من الإهتمام والمُبادرة. وإعادة النظر في هندستهِ من أجل التخلص من العجز الذي يُعاني منه. قد يكون التعاون بين ٤٣ دولة عضو في الإتحاد فعّالاً في بعض الميادين، لكن المطلوب هو هيكليات أوروبية ـ متوسّطية موزَّعة على مستويات بحيثُ يُصبح بالإمكان إنشاء هيئات دون إقليمية تتألف من بلدان ومؤسّسات يربُط بينها اهتمام مُشترك بالحوار والتعاون في ميدان مُعيّن، وتعجز عن ذلك في الوقت الحاضر بسبب فُقدان الإهتمام من جانب البلدان الأخرى في الإتحاد من أجل المتوسط أو مُعارضتها لهذا التعاون. ولا يقوم الطابع دون الإقليمي بالضرورة على تصنيف جغرافي، بل قد يتبيّن أن تطبيق الهندسة المُتغيِّرة يكون أكثر قابلية للحياة إذا بُني على أساس جداول الأعمال. وتتضمّن وثيقة "الشراكة من أجل الديمقراطية والإزدهار المُشترك" إشارة إلى مثل هذه المُقاربة، فهي تنُص على أن "الإلتزام بإنتخابات حُرّة وعادلة تخضع للمُراقبة المُناسبة" هو "الشرط الأوّل للتأهّل للإنضمام إلى الشراكة". إلا أن هذا الإقتراح لا يتطرّق إلى إنشاء هيكليات جديدة. كما أنهُ ليس من الواضح بأن الدعم الأوروبي للدمقرطة عن طريق التحرُك الأحادي سيحصُل على الدعم الذي تقتضيه الأوضاع الراهنة(٩).

المطلب الثاني

المواقف الغربية من الثورة المصرية خلال المرحلة الثانية من التنحي (١١ فبراير) وحتى بداية الإنتخابات البرلمانية (٢٨ نوفمبر)

شهدت هذه المرحلة تصاعُد الإهتمام بعدد من القضايا، والتي شكلت مصدراً لتوتُر العلاقات المصرية - الغربية، وتحديداً المصرية - الأمريكية بعد الثورة، **وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:**

أولاً: القضايا السياسية: ومن بينها:

١- الرؤية الأمريكية للتيارات السياسية في مصر:

فمع تصاعُد دور التيارات الإسلامية في العملية السياسية في مصر، وبروز عدد من التيارات المُتشددة على المشهد السياسي، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية للتقارُب مع جماعة الإخوان المسلمين بإعتبارها البديل الأقرب للإعتدال، وإمكانية التعاون معها وفق الرؤية الأمريكية، قامت الرؤية الأمريكية للقوى والتيارات السياسية الرئيسة على الساحة المصرية **على النحو التالي:**

- **المؤسسة العسكرية:** ستعمل الولايات المتحدة على استمرار توطيد علاقاتها بالمؤسسة العسكرية بإعتبارها حجر الزاوية في تحقيق الإستقرار في البلاد، لاسيما وأن قيادات المؤسسة العسكرية لديها روابط جيدة بالولايات المتحدة. ولعل هذا يُفسر عدم مساس الولايات المتحدة بالمعونة المُقدمة للمؤسسة العسكرية والتي تبلغ ١.٣ مليار دولار سنوياً.

- **الرئيس القادم:** تعمل الولايات المتحدة على تقديم دعم غير مُعلن لبعض الشخصيات التي لها علاقة وطيدة بها، واستغلال وجود أكثر من مُرشح من أجل احتواء الرئيس القادم لمصر تحقيقاً للأجندة الأمريكية. حتى لا يؤدي الدعم العلني إلى نتائج عكسية في ظل حالة الإحتقان الشعبي ضد الولايات المتحدة.

- **السلطة التشريعية:** تعمل الولايات المتحدة على استقطاب بعض العناصر الشبابية، ومُساعدتهم بصورة غير علنية في تشكيل أحزاب، مع إبراز هذه الأحزاب من خلال وسائل الإعلام الخاصة من أجل ضمان نجاح نسبة منهم على الأقل في الإنتخابات البرلمانية. وهذا الأمر سيتم عبر فترة زمنية طويلة، خاصة في ظل رفض فئات كثيرة من شباب الثورة الموقف الأمريكي المؤيد لـ"مبارك" من ناحية، وبسبب ضعف الثقل الشعبي لهؤلاء الشباب الذين يُمكن استمالتهم، فضلاً عن وجود بعض العقبات الخاصة بعملية تمويلها في ضوء

قانون الأحزاب الجديد، هذا مع استمرار دعم القوى الليبرالية التقليدية إما من خلال عملية التمويل، أو من خلال الصُحف ووسائل الإعلام الخاصة بها.

- **القوى السياسية:** إذا كانت الإدارة الأمريكية تعمل على إظهار قبولها بنتائج عملية التحول الديمقراطي في مصر، فإنها ستعمل على عدم سيطرة الإخوان على الساحة السياسية، عبر إثارة مخاوف الأقباط والقوى الليبرالية منهم[١٠].

٢- تمويل منظمات المجتمع المدني:

كانت هذه القضية محلاً لتوتر العلاقات المصرية ـ الأمريكية، وخاصة مع إعلان السفيرة الأمريكية في القاهرة عن تقديم منح لنحو ٦٠٠ منظمة مصرية، ووصول طلبات بعدد آخر للحصول على منح مالية، وقدمت وزارة الخارجية الأمريكية عرضاً لمصر يقضي بإطلاعها على أسماء منظمات المجتمع المدني المصري التي تتلقى أموالاً من الولايات المتحدة مُقابل عدم مُلاحقة هذه المنظمات أو التعرُض لها، وذلك في إطار بادرة حُسن نية لحل الأزمة بين البلدين.

٣- العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية:

حيثُ كانت هذه العلاقات مصدراً لتوتر جديد في العلاقات المصرية الأمريكية، على خلفية العديد من الأحداث، التي شهدتها الفترة التي يتناولها التقرير، **من بينها:** عمليات التفجير المُستمرة لخطوط نقل الغاز المصري لإسرائيل، والإعتداءات الإسرائيلية على الحدود المصرية وسقوط عدد من الشهداء المصريين، ثُم حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، ومُطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي للرئيس الأمريكي بالتدخُل لدى مصر، لإجبارها على تأمين السفارة.

ثانياً: القضايا العسكرية: ومن بينها:

١- المناورات العسكرية: حيثُ أعلنت مصر عن تأجيل المُناورات الدورية التي كانت تُعقد سنوياً، تحت اسم "النجم الساطع"، في ظل التحوُلات التي تشهدها مصر، وعدم استعداد الجيش لهذه المُناورات، لإهتمامه بتأمين الداخل، وهو ما اعتبرهُ البعض مصدر لتوتر في العلاقات، ورغبة من المجلس العسكري الحاكم في مصر في تحجيم هذه العلاقات، وهو ما أكد المجلس على عدم صحته.

كما أعلن المُتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية في ١٧ أغسطس ٢٠١١ أن الحكومة المصرية والولايات المتحدة اتفقتا بصورة مُتبادلة على تأجيل مُناورات عام ٢٠١١ في ضوء الأحداث المُتعلقة بالتحوُلات الجارية. وقد تم التوصُل

إلى القرار كجُزء من مُحادثاتنا الثنائية. كما اتفقت مصر والولايات المتحدة أيضاً على الشروع في التخطيط الرسمي في شهر يونيو ٢٠١٢ للجولة التالية من مُناورات النجم الساطع في ٢٠١٣، مُشيراً إلى أن مُناورات النجم الساطع هي تدريبات مُتعددة الأطراف تتم مرة كُل سنتين برعاية القيادة الوسطى الأمريكية وتستهدف تعزيز العلاقات بين الأطراف العسكرية وتحسين الجهوزية والتشغيل المُتكافل بين القوات الأمريكية والمصرية، وغيرهما من قوات الائتلاف، بما في ذلك فرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا والأردن والكويت وباكستان وتركيا والمملكة المتحدة.

٢- تبادُل زيارات المسئولين العسكريين: (ومنها زيارة الفريق "رونالد بيرجس"، مدير وكالة مخابرات الدفاع الأمريكية، لمصر ٢٠١١/٩/٧)، وأجري خلالها مباحثات مع "سامي عنان"، رئيس أركان حرب القوات المسلحة نائب رئيس المجلس الأعلى، تناولت تطورات الأوضاع بالمنطقة والمُتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية خلال المرحلة الراهنة، ومُناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الإهتمام المُشترك في ضوء التعاون والعلاقات العسكرية التي تربُط الدولتين.

ثالثاً: القضايا الأمنية: ومن بينها:

١- مطالبة الولايات المتحدة لمصر بالقبض على ٢٤ معتقلاً هربوا أثناء الثورة: فقد صرح "دانيال بنيامين" السفير الأمريكي لمُكافحة الإرهاب (٢٠١١/٦/٨)، أنهُ أمد المجلس العسكري المصري قائمة تضُم ما يقرُب من ٢٤ شخصاً في مصر تعتقد الإدارة الأمريكية أنهُم إرهابيين هربوا خلال الثورة أو أُطلِق سراحهم من السجون المصرية عقبها. وأضاف: "لا أستطيع الخوض في تفاصيل مخابراتية ولكن ما أستطيع أن أجزم بهِ هو أن الولايات المتحدة عبرت عن قلقها من وجود بعض الأشخاص أحراراً خارج السجون المصرية". وقال عضو مجلس النواب الأمريكي "ستيف شابوت": "إنه لشيء مُقلق أن يكون لديك العديد من المساجين خارج القضبان، وأن يكون لديك قاطعون طُرق ومُغتصبون وإرهابيون وسفاحون يعيشون أحراراً رغم أن مكانهم الأمثل هو التواجُد في السجون"(١١).

٢- **تعاوُن الولايات المتحدة في اعتقال شبكة دولية مُتورطة في تهريب الآثار المصرية (٢٠١١/٧/٢٧)** تضُم آثاراً من مصر وإيران والعراق وفلسطين من بينها مجموعة من التوابيت التي ترجع لعصر الإنتقال الثالث (١٠٧٠-٦٦٠ ق.م) والأسرة السادسة والعشرين (٦٨٨-٥٢٥ ق.م).

رابعاً: القضايا الاقتصادية:

شهد شهر سبتمبر ٢٠١١، مرحلة جديدة من المُباحثات الاقتصادية، قام بها وزير التجارة والصناعة "محمود عيسي" مع السفيرة الأمريكية بالقاهرة

(٢٠١١/٩/٨). وخلالها جدد الوزير رفض حكومة الثورة أية مُساعدات أمريكية مشروطة والتأكيد علي أن هذه المُساعدات لابد أن تكون للدعم الاقتصادي والفني فقط، وأكد أهمية تفعيل وتنشيط الشراكة الإستراتيجية الاقتصادية بين الدولتين، وكذا تطوير العلاقات التُجارية المُشتركة والإستفادة من الفُرص والإمكانات المُتاحة لزيادة تنافُسية الإقتصاد المصري وذلك من خلال التعاون المُشترك لتنمية الإستثمار وزيادة مُعدلات التجارة البينية مُشيراً إلي ضرورة فتح قنوات جديدة للعلاقات التجارية بما يُسهم في زيادة الترويج للصادرات المصرية في السوق الأمريكية والأسواق المُرتبطة بها.

كما تم إستعراض زيادة التعاون في مجال الصناعات الصغيرة والمُتوسطة وذلك من خلال توفير التمويل اللازم والدعم الفني لتلك المشروعات، وكذا مُساعدة الجانب الأمريكي لمصر في جذب الإستثمارات للمشروعات الكبيرة من خلال دعوة شُركائهم الأوروبيين للدخول في شركات لإقامة مشروعات تنموية كبيرة في السوق المصرية هذا فضلاً عن الإستفادة من الخبرة الأمريكية في مجال التكنولوجيا المُتقدمة للمُساهمة في تطوير مراكز التكنولوجيا المصرية وزيادة التبادُل المعرفي في هذا المجال والتعاون في مجال التدريب المُتقدم، والإستفادة من التجربة الأمريكية في مجال ربط مراكز البحث العلمي بالقطاعات الصناعية.

المطلب الثالث

المواقف الغربية من الثورة المصرية خلال المرحلة الثالثة
الإنتخابات البرلمانية (٢٨ نوفمبر ٢٠١١ ـ ٢٣ فبراير ٢٠١٢)

على مستوي الداخل المصري، شهدت هذه المرحلة إجراء الإنتخابات البرلمانية المصرية لإختيار أعضاء مجلسي الشعب والشوري، حيثُ تمت انتخابات مجلس الشعب على ثلاث مراحل بدأت ٢٨ نوفمبر ٢٠١١، وانتهت ١١ يناير ٢٠١٢، وتمت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين، وتم الإعلان عن النتائج في ٢٥ فبراير ٢٠١٢.

وخلال هذه المرحلة تعددت القضايا ذات الصلة بالشأن المصري، والتي كانت محلاً للإهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وجاءت هذه القضايا والمواقف الغربية منها **على النحو التالي:**

أولاً: القضايا السياسية:

١ـ العلاقات المصرية الغربية:

شهدت هذه المرحلة عدد من الزيارات والتصريحات الغربية حول العلاقة مع مصر، ففي ٥ يناير ٢٠١٢، أكد مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط "جيفري فيلتمان"، أنهُ لا يوجد شريك للولايات المتحدة في العالم العربي أهم من مصر، مُشيراً إلى أهمية الريادة المصرية والتي تُقدم رؤية مُهمة للمنطقة التي تمُر بمرحلة انتقالية. وقال: "إن هذا السبب يجعل من المُهم لنا أن نُحافظ على مُشاورات ثُنائية قوية مع الحكومة المصرية". وأضاف: "إن "الشعب المصري هو المسؤول عن اختيار أعضاء البرلمان، وسيلعب هذا البرلمان دوراً في حُكم مصر فيما تسيير مصر إلى الأمام، والولايات المتحدة لا تختار من يحكُم مصر بل المصريون هم من يختارون ذلك، ولكننا نؤمن أن الشراكة بين مصر والولايات المتحدة مُهمة للغاية للشعبين وللدولتين". وأعرب عن الأمل "أن ترى أي حكومة تأتي في مصر وتكون نتيجة لهذه المرحلة الديمقراطية الفوائد المُشتركة في العلاقة المصرية الأمريكية"، مؤكداً أن العلاقات بين البلدين "قوية وتاريخية فنحن نؤمن أن هُناك مصلحة مُشتركة لكلا البلدين في تلك العلاقة"(١٢).

وفي أوائل فبراير ٢٠١٢، جاءت زيارة "روث بادر جينسبيرج"، القاضية بالمحكمة العليا الأمريكية إلي مصر، علي الرغم من مُحاولات وضع الزيارة في أطر غير سياسية، فإن الدلالات السياسية كانت حاضرة بقوة، فالزيارة جاءت بتكليف من وزارة الخارجية الأمريكية، وجاءت قبل تشكيل لجنة صياغة الدستور في مصر.

لتعكس أن هُناك اهتماماً خاصاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة صياغة الدستور المصري الجديد.

وهو ما أكدته المتحدثة بإسم الخارجية الأمريكية "فيكتوريا نولاند"، حيثُ قالت إن قضاة المحكمة العُليا الأمريكية يقومون بالمُشاركة في البرامج التي تقودها الخارجية الأمريكية مع نظيراتها في الدول الأخري علي إصلاح القطاع القضائي، وصياغة التوازُنات التشريعية مثل كتابة الدساتير وقوانين عمل منظمات المجتمع المدني، كما أشارت إلي أن وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" التقت مع القاضية "روث بادر جينسبيرج" قبل سفرها إلي القاهرة.

وقد بدا اهتمام السفارة الأمريكية في القاهرة بزيارة "روث بادر جينسبيرج" من خلال النشاط المُكثف للقاضية خلال هذه الزيارة، والحرص علي لقائها مُفتي الديار المصرية، ورئيس مجلس القضاء الأعلي، ولقاءاتها المُوسعة مع النُشطاء السياسيين وأساتذة وطلاب الجامعة. وركزت "جينسبيرج" **علي عدة نقاط، منها:**

- المبادئ التي يجب أن يقوم عليها أي دستور عصري، وبالتالي لا يُمكن للدستور المصري الجديد أن يغفلها، مثل حقوق المرأة، وحرية عمل منظمات المجتمع المدني، وكانت تتحدث عن هذه النقاط من منظور الدستور الأمريكي، الذي اعتبرت كونه دستوراً مُختصراً لهُ مُميزات كبيرة من أهمها أنهُ يحمل أطراً عامة تجعله يستطيع أن يستوعب التغيُرات التي تطرأ علي المجتمع، بخلاف الدساتير المُفصلة، التي تحمل الكثير من المصطلحات والقوانين التي تتغير بإستمرار.
- قضية دين الدولة، فأشارت إلي أنهُ للحفاظ علي مدنية الدولة، من المُهم ألا يكون هُناك دين أساسي لها، وأن تحمي الحكومة حُرية الإعتقاد ومُمارسة الشعائر الدينية المختلفة، موضحة أن الدستور الأمريكي يضمن حرية الإعتقاد، ولا يُحدد دينا للدولة، حيثُ إن معظم الذين هاجروا إلي الولايات المتحدة كانوا أقليات دينية في بلدانهم.
- مبدأ الفصل بين السُلطات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن لكُل سُلطة من السُلطات الثلاث صلاحيات تُمكنها من مُراقبة الأخري[١٣].

وبالتوازي مع النشاط الأمريكي، وفي ٨ فبراير ٢٠١٢، استضافت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب وفداً من الإتحاد الأوروبي برئاسة "برنارد دينو"، المبعوث الخاص للإتحاد لمنطقة جنوب البحر المتوسط، الذي أكد أن أوروبا تعتبر مصر أهم دولة في المنطقة، وأنها ستقوم بالتعاون مع مصر الجديدة بعد الثورة لمُساندة عملية التحوُل الديمقراطي. وأعلن "دينو" أن الإتحاد الأوروبي يعتبر قضية استرداد الأموال المصرية المُهربة للخارج هي القضية الأولي التي سيتعاون فيها مع مصر، وقال إنهُ اتفق مع وزير الخارجية المصرية بالعمل علي الفور من خلال فريق

عمل للإتحاد الأوروبي بإجراء الإتصالات علي المستوي الفني. ومع وزراء المالية والبنوك المركزية والخُبراء الأوروبيين من أجل استعادة الأصول.

وأكد في ردهِ علي تساؤلات أعضاء اللجنة الخاصة بنظرة أوروبا حول قضية منظمات المجتمع المدني التي أُحيلت للقضاء أن الإتحاد الأوروبي يحترم السيادة المصرية علي أساس من الإحترام الكامل لإستقلال القضاء لكنهُ أشار إلي أن هُناك أشخاصاً يُحاكمون طبقاً لقانون قديم كان ينظُر لمنظمات المجتمع المدني بأنها تعمل في إطار من الشك والريبة، وقال إنه يتطلع لإصدار القانون الجديد الذي يُعد حالياً وإن أوروبا ستحترم ما يتم اقراره، وأعرب عن أملهِ في عدم التعامُل مع الأشخاص بالشك والريبة كما كان في الماضي.

وأعلن "دينو" أن هُناك ٣ دول في المنطقة سيتم التفاوض معها بشأن اتفاقيات جديدة لتسهيل انتقال العمالة إلي أوروبا وهي مصر وتونس والمغرب، وأضاف أن هُناك مشروعاً جديداً يتم دراسته بعد انتهاء المشروع الأول لإزالة الألغام في منطقة العلمين، وأن أوروبا ستُسهم بما لديها من خرائط من أجل إزالة الألغام المزروعة إبان الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة للقضية الفلسطينية قال إن الحل هو في اقامة الدولتين، وأوروبا بما أنها شريك أساسي في عملية السلام مُلتزمة بإقامة دولة للشعب الفلسيطني.

وتعهد بعدم نظرة أوروبا لمصر بطريقة فوقية، وقال إن التوازن سيكون الأساس في التعامل مع مصر، التي ترغب أوروبا في التعاون معها بعد ثورتها المُلهمة للمنطقة والعالم بأسرهِ، وأشار إلي سعي أوروبا لإحداث توازن في الميزان التجاري وبناء القُدرات المصرية ودعم المزيد من الإستثمارات لدفع عجلة الإنتاج.

وقال "دينو" إن أوروبا ضاعفت من المُوازنة المُقدمة للمنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي لتصل إلي نحو ١١ مليار يورو بعد أن كانت ٦ مليارات فقط، وأكد أن أوروبا تنظُر لمصر بنوع من التواضُع في اطار المُشاركة وعلي قدم المساواة، واعترف بوجود أخطاء في الماضي، مُشيراً إلي أنه في بعض الأحيان تُسهم العلاقة مع بعض مؤسسات المجتمع المدني في زيادة الديكتاتورية(١٤).

٢- نتائج العملية الإنتخابية:

أكد عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي أن نتائج الإنتخابات التشريعية في مصر لم تكُن مُفاجئة، وأنهُ عليهم التواصُل مع القيادة المصرية الجديدة وتفهُمِها والأخذ بعين الإعتبار إطار العلاقات معها، وتثمين ما أنجزهُ الشعب المصري خلال العام الماضي، فقد توصل إلى تداوُل سلمي للسُلطة حتى الآن.

وفي هذا السياق قال النائب الديمقراطي "كيث إليسون": "إن الولايات المتحدة لا تشعُر بأي قلق من سيطرة الإخوان المسلمين على البرلمان في مصر"، مُضيفاً: "أنه على الولايات المتحدة التعاوُن مع مصر كحليف وشريك". وقال: "أعتقد أنهُ على الولايات المتحدة احترام خيار الشعب المصري والعمل مع مصر كشريك وحليف بغض النظر عن هوية من يختاره المصريون، والولايات المتحدة لا تفرض قيادة على أي بلد في العالم، ولكننا كشعب من شعوب الأرض لدينا الحق في أن نتوقع من دول العالم بما فيها الولايات المتحدة ومصر أن تصونا حقوق المرأة والأقليات، والولايات المتحدة ليس لديها أي مخاوف من صعود الإخوان المسلمين طالما أن هذه الجماعة تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان".

كما دعت النائبة الديمقراطية "شيلا جاكسون" حكومة بلادها إلى التواصُل مع مصر للتأكُد من أن الشعب المصري يتمتع بحقوقهِ كاملة، وقالت: "أي شكل من أشكال الحكومة وأي جماعة تظهر في مصر لن تستطيع أن تحرم المصريين حقهم في الديمقراطية أو تعود بهم إلى الوراء، وعلى الولايات المتحدة أن تتواصل مع التحوُل في هذا البلد لتتأكد من أن الشعب يتمتع بالديمقراطية وحُريته في المُعتقدِ وأنهُ لا يتعرض للإضطهاد، وعلى الولايات المتحدة أن تلتزم بدعم الديمقراطية في أنحاء العالم كافة".

وأكد النائب "راس كارنهان": "أن بلاده تُراقب التحول الديمقراطي في مصر عن كثب، وأن الشعب المصري قال كلمته الأخيرة من خلال انتخاب مُمثليه"، وقال: "نُراقب عن كثب التحول في مصر بشيء من القلق، إنهُ تحوُل كبير وتحد صعب فالشعب المصري قال كلمته وانتخب مُمثليه وقد حان الوقت ليتوحدوا جميعاً لإدارة البلاد، فهُناك برلمان حديث مُنتخب برئيس جديد وهذا الشعب أصبح لهُ تأثير في إدارة البلاد بعد عقود من التهميش، وآمل أن يتكلل هذا التحوُل بالنجاح فمصر بلد مُهم وحليف مُهم"(١٥).

وفي مُقابل هذه الدعوات، ذكرت تقارير إعلامية أمريكية أن رغبة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في تقديم الدعم المالي لمصر، لا تحظى بالقبول داخل الكونجرس الأمريكي والذي صوت بالرفض ضد تخفيف عبء الديون المُستحقة على مصر، وضخ المُساعدات المالية إليها خلال تلك الفترة التي يهتز فيها الاقتصاد المصري، وخشية أن تُساند هذه الأموال قيام دولة إسلامية جديدة داخل المنطقة، خاصة أن مصر أكبر دول المنطقة من حيثُ عدد السكان، فضلاً عن موقعها السياسي والإستراتيجي.

وفي هذا السياق قال "ستيفن هادلي"، مُستشار الأمن القومي للرئيس السابق "جورج بوش": "المُهم جداً هو كيف تتحول مصر التحوُل الديمقراطي الآمن للولايات المتحدة، مُشيراً إلى أن الثورة الإيرانية بدأت أيضاً بإعلان الديمقراطية قبل

إنتاج دولة سُلطوية، وبحلول الوقت الذي لم يوضح الوضع، فقدنا الكثير من نفوذنا بالمنطقة، بسبب الوجود الإيراني، ولذلك من الأفضل أن نبدأ بإستخدام نفوذنا الآن في مصر بدلاً من دعمها لتتحول إلى إيران أقوى".

كما ذكرت النائبة "إيلينا روس"، رئيس لجنة الشئون الخارجية: "مصر كانت تحصل على المُساعدات لحفظ الأمن القومي للولايات المتحدة، والآن نحتاج إلى الاطمئنان أولا، حول طبيعة القيادة المصرية الجديدة، وجدول أعمالها، والتزامهم بالسلام، والأهم من ذلك، الإلتزام بوجود علاقة قوية مع الولايات المتحدة".

٣- المجتمع المدني:

مع تصاعُد قضية تمويل منظمات المجتمع المدني في مصر، وصدور اتهامات رسمية مصرية تجاه عدد من المنظمات والشخصيات الأمريكية والأوروبية، تعددت ردود الأفعال الأمريكية، المُنددة بالإجراءات المصرية، ففي بيان أصدره السيناتور "جون ماكين" والسيناتور "جون ليبرمان"، قالا: "من المُثير للقلق قراءة التقارير التي تُفيد بأن شركات الضغط الأمريكية تحصُل على أموال من الحكومة المصرية للدفاع عن قيامها بمُداهمة مكاتب المنظمات غير الحكومية ومُضايقة المُوظفين، وهي منظمات تُدعِم حقوق الإنسان والمجتمع المدني مثل المعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري ومؤسسة فريدم هاوس"، وأضاف البيان: "أمر سيئ بما فيه الكفاية أن تتعارض تصرفُات شركات الضغط الأمريكية، التي تعمل لصالح الحكومة المصرية، مع المصالح القومية للولايات المتحدة، والأسوأ أنهُم يُحاولون فرض نفوذهِم بما يتعارض مع القيم الأمريكية، وهذا ما تفعلهُ جماعات الضغط، التي تعمل لصالح الحكومة المصرية في واشنطن في هذه الحالة".

وطالب البيان هذه الشركات، حث الحكومة المصرية على وقف حملتها على المنظمات غير الحكومية، ويجب تسجيل هذه الجمعيات فوراً ووقف ترهيب الموظفين الذين يعملون فيها من المصريين والأمريكيين وإعادة المُمتلكات التي صودرت في هذه المُداهمات غير المُبررة ضد هذه المُنظمات"(١٦).

وفي المُقابل شددت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي المصرية (فايزة أبو النجا) علي أن الحكومة المصرية لا تفرض أي قيود علي المجتمع المدني، وإنما يتعلق الأمر بفرض سيادة مصر علي أراضيها، وقالت: "نحن لسنا ضد عمل المجتمع المدني، لكن وفق الضوابط التي يُحددها القانون". وأكدت أن ما يجري الآن في مصر مع منظمات المجتمع المدني هو تصحيح للأوضاع، وحماية للأمن القومي، وإقرار للسيادة، وقالت: "إن الفترة من مارس حتي يونيو ٢٠١١ شهدت تمويلاً أمريكياً لمنظمات المجتمع المدني بلغ ١٧٥ مليون دولار، بينما لم يتجاوز هذا

التمويل في ٤ سنوات (من٢٠٠٦ حتي٢٠١٠) مبلغ ٦٠ مليون دولار فقط، وأن عام ٢٠١١ شهد تسجيل٤٥٠٠ منظمة، بينها ٢٣ منظمة أمريكية"(١٧).

٤- الأرصدة المصرية في الولايات المتحدة:

أعلن سفير مصر لدى الولايات المتحدة "سامح شكري" أن "مصر طلبت من واشنطن تجميد أرصدة نحو ١٠٠ مسؤول من رموز النظام السابق بتهُم تتعلق بقضايا فساد وتربح واستغلال نفوذ". وأضاف أن "السفارة تلقت عن طريق الوسائل الدبلوماسية طلبات المُعاونة القضائية من النيابة العامة المصرية والمُوجهة إلى الدوائر القانونية بالولايات المتحدة لتجميد أي أرصدة مُتواجدة لـ"مبارك" وأسرته وبعض رموز النظام السابق". وأن "هذه الطلبات تضمنت أيضاً شخصيات أخرى مُتهمة في هذا النوع من القضايا، وأن السفارة سارعت فور ورود هذه المُطالبات بإحالتها إلى الجهات الأمريكية المُختصة".

وأكد: أن "هُناك ملفاً خاصاً يجمع هذه الطلبات ويتم الإستعانة بهِ والرجوع إليه عند الحاجة، مُنوهاً بأن السفارة تُتابع وبشكل مُتواصل مع الجهات الأمريكية المُختصة تطوُر هذه التحقيقات والوقوف على أي إجراءات قانونية تكون قد اتخذتها هذه الجهات". وأشار إلى أن الجانب الأمريكي لم ينته من تحقيقاته، مُرجعاً السبب في ذلك إلى أن الأجهزة القضائية والقانونية الأمريكية فضلت مُنذ مارس ٢٠١١، التعامُل في هذا الأمر بشكل مُباشر مع وزارة العدل المصرية". مُشيراً إلى أن الجانب الأمريكي "أخذ في الإعتبار ما تنطوي عليه هذه الحالات من احتياج لإستيفاء العديد من النواحي القانونية والفنية المُرتبطة بهذه الطلبات القضائية" مؤكدا أن "الأجهزة الأمريكية وجدت في ذلك وسيلة أيسر للتعامُل واستخلاص ما قد تحتاج إليه من مُستندات أو بيانات إضافية لدى وزارة العدل"(١٨).

ثانياً: القضايا العسكرية:

خلال هذه المرحلة، تصاعدت حدة التوتر بين القاهرة وواشنطن، على خلفية إحالة مجموعة من النُشطاء والمسئولين الأمريكيين في مُنظمات غير حكومية للمُحاكمة في مصر، وأنهي الوفد العسكري المصري زيارته لواشنطن فجأة، وقد أكد الوفد المصري للمسئولين والشخصيات التي التقي بها في واشنطن، أن تعامُل الحكومة المصرية مع منظمات المجتمع المدني شأن خاص بالقضاء المصري الذي يتمتع بالإستقلالية التامة، وشدد علي أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة قوية، وهي لمصلحة الطرفين، ومن الطبيعي أن تشهد أحياناً بعض التوتر، وقال: أنهُ لا توجد دولة علي وجه الأرض تقبل أن يتدخل أحد في قضائها"(١٩).

الخاتمـــــــــة

المواقف الغربية من الثورة المصرية جدلية التأثير والتأثر

مع بداية الثورة المصرية، كانت الخيارات محدودة أمام صانع القرار الغربي عامة، والأمريكي خاصة، فالإدارة الأمريكية وجدت نفسها أمام خيارين: **الأول**، المُطالبة بشكل صريح وفي وقت مُبكر برحيل الرئيس "مبارك"، وهُنا ستُدعِم الحجة القائلة بوجود أياد أجنبية خلف الإنتفاضة الشعبية ضد نظام حكمه. و**الثاني**، التزام الصمت تجاه ما يحدُث، وهُنا ستتعرض لموجة من الإنتقادات داخلياً وخارجياً بسبب معاييرها المُزدوجة الشهيرة، حيثُ ترفع شعارات الحرية والديمقراطية من جهة، وتُدعم النُظم القمعية الحليفة لها في المنطقة، من جهة أُخرى. الأمر الذي بدا معه أن الحذر الأمريكي في التعاطي مع أحداث الثورة المصرية، قد مكّن هذه الثورة من الحفاظ على واحد من أهم مُقوماتها، وهو مرجعيتها الشعبية، واستقلاليتها التامة عن أي تأثير خارجي.

وفي سياق المواقف الغربية من الثورة المصرية، وتأثير العامل الخارجي في تطوُرات الثورة وتحوُلاتها، **برزت عدة مُلاحظات وسيناريوهات وتوصيات أساسية:**

المستوى الأول: الملاحظات:

أولاً: أن الدور الخارجي الإيجابي في التعاطي مع تحوُلات الثورة المصرية، يبقي رهناً **بعدة شروط، منها:**

١- **أولوية الداخل:** أى أن تُدرك الأطراف الداخلية الساعية للديمقراطية وكذلك الأطراف الإقليمية والدولية، أن الأولوية هى للداخل وتطوُراته وأن العامل الخارجي لا يعدو أن يكون عاملاً مُساعداً في أفضل الحالات.

٢- **أولوية الإقليمي على الدولي:** فالقوى الإقليمية أقدر من القوى الدولية على التدخُل الإيجابي في الشأن الداخلي لدول الجوار، في ظل تأثير العلاقات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والثقافية المُشتركة، كما أن التدخُل الإقليمي يبقي أقل إثارة للمشاكل من نظيرِهِ الدولي.

٣- **تحديد المطلوب من الخارج وفقاً لأجندة وطنية:** حيثُ يُمكن الإستفادة من دعم الحكومات الغربية لبرامج إصلاح مؤسسات الدولة المصرية وللإدارة الفنية للإنتخابات ودعم استقلال القضاء وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وغيرها، وتطوير برامج الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ولكن في إطار من الشفافية واحترام القوانين السائدة(٢٠).

ثانياً: أنهُ رغم الإرتباك الأمريكي، فقد كشفت الأزمة عن تغيُرات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، لصالح استراتيجية جديدة تقوم على دعم عملية تحول ديمقراطي تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى حفظ الترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة كأساس لا يُمكن الخروج عنهُ مع ترك الشئون الداخلية للتفاعُل، مع السعى لضبط مسارات هذا التفاعُل لكى لا ينتُج عنهُ وصول نُخب مُعادية للولايات المتحدة إلى السُلطة.

وهو ما دفع البعض إلى القول بأن التعامل مع الحركات الإسلامية، كطرف أساسي في المجتمعات العربية، سيكون أحد مُكونات الإستراتيجية الأمريكية في المرحلة المُقبلة، كتكريس للتحوُل من سياسة المُواجهة إلى سياسة الإحتواء، مع وجود تقدير عام أن إطلاق حُرية الحركة والتفاعُل لهذه الحركات مع القوى السياسية الأخرى في المجتمع سوف يؤثر بلا شك على خطابها ومضمون أطروحاتها السياسية، عبر مُواجهتها للواقع واضطرارها لمُحاولة تقديم حلول واقعية لمشاكل مجتمعاتها، بالإضافة إلى أن تحوُلها من حركات تتعرض للقمع والمُلاحقة، إلى قوى سياسية مُعترف بها سياسياً وقانونياً، سوف يؤدي إلى انتقالها إلى مُناخ جديد، سوف يشهد عمليات واسعة للفرز بين الإتجاهات والأفكار والأجنحة المُتعددة بداخلها، كما سوف يفتح المجال للصراعات الجيلية داخل هذه الحركات، بما يعني أنهُ يُمكن عبر وسائل عدة، تقليل فُرص هذه الحركات في الإنفراد بالسُلطة أو إحداث تحوُلات جوهرية تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وسياساتها[٢١].

ثالثاً: إن الولايات المتحدة لها مصالح مُتجذرة وكثيرة في المنطقة، ومن هُنا فإنها في حالة استنفار، وفي تفكير دائم حول ما يُمكن أن يطرأ من تطوُرات، وحول السياسات المُتنوعة التي يُمكن إتباعها مُستقبلاً في مصر، أو من أجل تقليل الخسائر المُتوقعة من استمرار عدم الإستقرار فيها، ولهذا ليس مُستبعداً أن تُحاول التدخُل بطريقة أو بأخرى من أجل حرف الثورة عن مسارها الشعبي والوطني، كما تملك الكثير من العُملاء في البلدان العربية، وهى قادرة على إحداث الفتن بطُرق مُتعددة، وعلى تقديم مُختلف أنواع الدعم لبؤر الفساد والإفساد التي ما زالت موجودة حتى الآن في البلدان التي تشهد الثورات.

رابعاً: ليس من سياسة الولايات المتحدة الإستقواء بالشعوب، وإنما إذلال الشعوب. فقد عملت بالتعاون مع دول غربية أخرى على مدى عقود من الزمن على صناعة الزعماء العرب لكي يكونوا مُخلصين لخدمة مصالحها، واعتمدت صناعة الزُعماء على عدد من العناصر أهمها: الإغراء بالسُلطة، وتقديم الأموال حيثُما كان هُناك ضرورة، والإغراق بالمُتع، والتوريط من خلال المال والجنس، ودعم أجهزة الأمن المُختلفة للتسلُط على الناس، وتوظيف الجيوش للصراعات الداخلية العربية، ولذلك ليس من العسير على الدول الغربية تبديل الحُكام العرب، وليست بحاجة لثورات

شعبية لتحقيق ذلك. ولو تم التبديل بصمت فسيُشكل ضمانة أكيدة بأن الحاكم الجديد لن يكون مُشاغباً[٢٢].

خامساً: إن النهج الأمريكي في التعاطي مع الثورة، يُحاول أن يُظهر أنهُ يقوم على الوقوف على بُعد واحد من كافة الأطراف والتيارات السياسية في مصر، والحفاظ على اتصالات مع كافة القطاعات المُختلفة من المجتمع، في إطار خليط من الواقعية وانتهاز الفُرص والتدخُل دون أن يتبين أنها تتدخل، وهو ما وُصف بأنهُ "سياسة خارجية قليلة التكاليف عن طريق الإحتفاظ بقنوات اتصال مفتوحة وإيجابية مع كُل الأطراف. فتضمن الولايات المتحدة أنهُ أياً كانت النتيجة، فإنها ستبقى في الصورة كلاعب دائم على قدر كبير من الأهمية، وهذا ما أكدهُ تصريح "أوباما" بعد رحيل "مبارك"، بقولهِ: "ستستمر الولايات المتحدة في لعب دور الصديق والشريك لمصر ونحن على استعداد لتقديم أية مُساعدة ضرورية ونطلب أن يتم انتقال حقيقي وصادق إلى الديمقراطية"[٢٣].

سادساً: أن طول الفترة الإنتقالية في مصر، يوفر فُرصة كافية للقوى الخارجية تُمكنها من التأثير على الوضع الداخلي، وستبذُل جُهداً مُضاعفاً لإستثمار الوضع المُستجد ومُحاولة الحضور في الساحة بأى صورة، من خلال دعم الجماعات والمنظمات التي تتوافق مع المصالح الأمريكية، ومُحاولة التأثير على مسار العملية الديمقراطية من خلال المنابر الداخلية ذات الصلة بالأمريكيين أو المُرحبة بالتمويل الخارجي[٢٤].

سابعاً: وجود قناعة بين تيار واسع من المُحللين الأمريكيين بأن القنوات الفضائية وشبكات التواصُل الاجتماعي، قامت بخدمة قضية الديمقراطية في العالم أكثر مما قامت به الولايات المتحدة وشبكة مؤسساتها الواسعة، وأن التقنيات الإتصالية الجديدة أصبحت آليات جديدة للثورة، ووفرت أدوات جديدة للمُعارضة السياسية، وأن الأجهزة الإستخباراتية الأمريكية فقدت قُدرتها علي العمل المُميز، وصارت عاجزة عن التنبؤ بالأحداث الكُبرى[٢٥].

ثامناً: إن الهدف الأول للولايات المتحدة هو البحث عن أدوات لمُمارسة النفوذ من أجل تشكيل مصر الثورة والضغط عليها، فقد أدركت الولايات المتحدة أنها بلا أوراق، وأن موقفها في مصر صار أضعف، فالمعونة الاقتصادية صارت غير مؤثرة على الإقتصاد المصري، والمعونة العسكرية يصعُب استخدامها لأن الولايات المتحدة في حاجة لإستمرارها، خصوصاً أن تلك المعونة كانت جزءاً من مُعادلة (كامب ديفيد) التي تسعى الولايات المتحدة بكُل قوة لحمايتها. لذلك ظل البحث عن أدوات تسمح للولايات المتحدة بتشكيل حاضر مصر ومستقبلها مِحوراً للتحرُكات الأمريكية بعد الثورة المصرية.

تاسعاً: إن الولايات المتحدة، من وجهة نظر البعض، لا يعنيها أيديولوجية النظام السياسي في مصر بعد الثورة، إسلامية أو علمانية، ولا طبيعتهُ، عسكرية كانت أو مدنية، ولكن الأهم هو ألا يقاوم ذلك النظام المشروع الأمريكي ولا يتحدى المصالح الأمريكية، وهُنا برز في دوائر الحُكم الأمريكية تياران: **الأول**، يميل لقبول نظام حُكم ديمقراطي مدني في مصر بشرط امتلاك أدوات ضغط سياسية واقتصادية لتقويم الأداء المصري إذا ما تعارض مع مصالح الولايات المتحدة. **والثاني**، يُفضل في مصر نظاماً سياسياً لا ينسحب فيه العسكر من السياسة، وإنما يشتركون مع الإسلاميين في الحُكم، على غرار تركيا ما قبل انطلاقها الديمقراطي، أو حتى على غرار باكستان اليوم(٢٦).

عاشراً: أن الإستراتيجية الأمريكية في التعامُل مع الثورات العربية، قد حكمتها عدة مبادئ، **أولها:** مبدأ الترقب والإنتظار (إذ فضلت الإدارة الأمريكية مبدأ الإنتظار والترقب قبل التسرُع بإعلان موقف صريح من كُل ثورة، وتبعت ذلك مُحاولات جادة لتقليل أضرار التغيير)، **وثانيها:** مبدأ الفصل بين الثورات (حيثُ كان من الصعب على الإدارة الأمريكية إعلان مبدأ واحد للتعامُل مع ثورات العرب وتطبيقه في جميع الحالات، ومن هُنا عمدت دوائر صُنع القرار في واشنطن إلى التعامُل مع كُل حالة على حدة)، **وثالثها:** مبدأ تغيُر الأساليب مع ثبات الأهداف الإستراتيجية (فرغم ما تُتيحه الثورات العربية من فُرصة للولايات المتحدة للتصالُح مع شعوب العرب عن طريق تحالُف جديد يستبدل تحالفاتها السابقة مع نُظم الحُكم غير الديمقراطية، فإن ثورات العرب عرَّضت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط للخطر، وحتى يتم انتهاء هذه الثورات، سيكون من الصعب حماية هذه المصالح، وأن الولايات المتحدة سيكون لها شكل مُختلف من النفوذ، لأنها تتعامل مع ديمقراطية آخذة في التطور(٢٧).

المستوى الثاني: السيناريوهات:

يُمكن التمييز بين عدة سيناريوهات مُستقبلية للمواقف الغربية من النظام السياسي المصري في مرحلة ما بعد ثورة يناير:

الأول: تحفيز الصراع:

من المقولات المُهمة في إطار تفسير أنماط العلاقات الدولية، أن القوى الكُبرى تلجأ إلي غرس مُحفزات الصراع في الأقاليم التي تخضع لنفوذها، كما تغرس مُحفزات الإستقرار، حتى تكون مُحفزات الصراع جاهزة للإستخدام، والإستثارة متي حاولت دولة أو أكثر من دول هذا الإقليم عن السياسة الغربية، وحاولت تبني سياسة مُعارضة للمصالح الغربية. ووفق هذه المقولة، يُمكن القول أن سيناريو إثارة الصراع مع النظام الجديد في مصر بعد الثورة، بدعم غربي، قابل للتحقيق في حالة توفر **عدة شروط منها:**

١- قيام إسرائيل - كطرف فاعل في المنطقة - بمُمارسة دورها في الضغط على السياسة الغربية، وتوجيهها بما يتفق ومصالحها، والتي تتعارض في كثير من الحالات مع المصالح المصرية.

٢- تبني مصر - بعد الثورة - سياسة خارجية تتعارض مع توجُهات ومصالح الولايات المتحدة الغربية، وخاصة في القضايا ذات الإهتمام الغربي الرئيسي في المنطقة، وفي مُقدمتها - بطبيعة الحال - قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

٣- نزوع مصر - بعد الثورة - لتبني دور إقليمي نشط، يتعارض والتوجُهات الغربية، التي لا تُريد أن تُبرز قوى تُنافِسها السيادة والهيمنة على مُقدرات القوى والثروة والنفوذ في المناطق ذات الأهمية المحورية في السياسة الغربية.

٤- الضغوط التي ستُمارسها بعض القوي الإقليمية، على الولايات المتحدة الغربية، لتحجيم نفوذ مصر، واحتواء ثورتها، وتقييد حُرية حركتها، في ظل المواقف الواضحة - المُضادة - للثورة المصرية، وما حققته من نجاحات، وفي مُقدمة هذه القوى المملكة العربية السعودية.

٥- طبيعة النظام السياسي المصري، بعد الثورة، وتركيبتهُ السياسية، وما يقوم عليه من توجُهات، ومدى تعارُض هذه التوجُهات مع المصالح والسياسات الغربية.

<u>السيناريو الثاني: تحفيز التعاون:</u>

سيناريو تحفيز التعاوُن مع النظام المصري بعد الثورة، قابل للتحقيق في حالة توفُر <u>عدة شروط منها:</u>

١- وجود الولايات المتحدة كطرف فاعل في مشروعات التعاون التي تتبناها الدول الغربية ومصر أو تُعلِن عن تبنيها، سواء فنياً أو اقتصادياً أو إستراتيجياً، أو إشرافياً.
٢- فتح المجال في هذه المشروعات أمام القوى الإقليمية، المُتنافسة أو المُعارضة، للدخول فيها مُستقبلاً، والتأكيد على أن هذه المشروعات لا تتعارض وما تتبناه هذه القوى من مشروعات، وأنها يُمكن أن تتم في إطار من التنسيق والتعاوُن المُشترك.
٣- عدم قيام النظام السياسي المصري - بعد الثورة - بتبني سياسات أو توجُهات مُعارضة للولايات المتحدة، أو العمل على استثارتها، وخاصة في القضايا محل الإهتمام الرئيسي.
٤- وصول بعض النُخب أو التيارات السياسية، ذات الإرتباط بالتوجُهات والقيم الغربية إلى قمة النظام السياسي في مصر، وسعي الولايات المتحدة لدعمها، داخلياً وخارجياً.

٥- وجود بعض الملفات الأكثر إلحاحاً لدى الولايات المتحدة، والتي تسعى لقيام مصر بدور مُهم فيها، فتتراجع في ضغوطها في ملفات أخرى أقل أهمية لصالح هذه الملفات، ولو بشكل جُزئي أو مؤقت.

السيناريو الثالث: تجميد الوضع:

سيناريو تجميد الوضع الراهن، قابل للتحقيق حال توفر عدة شروط منها:

١- عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالمرحلة الإنتقالية في مصر بعد الثورة، وخاصة في القضايا ذات الصلة بالمصالح الغربية.
٢- إظهار نوع من الدعم لبعض الإقليمية التي يرتبط معها الغرب بعلاقات قوية، مثل المملكة العربية السعودية، وخاصة في ظل توتُرات الأوضاع في منطقة الخليج العربي، والحاجة للدور السعودي في إدارة هذه الأوضاع.
٣- التحكُم ببعض أوراق المُساومة في مُواجهة كُل الأطراف، وتحريكها في الوقت المُناسب بما يتفق وتطوُرات الأوضاع في المنطقة، التي تمُر بمرحلة حاسمة، قد تقود لتحوُلات ضخمة، تعجز الولايات المتحدة عن إدارتها بما يتفق ومصالحها.
٤- الرغبة في تجاوز مرحلة الثورات الشعبية التي تجتاح المنطقة العربية، والتي يُمكن أن تنال من كُل النُظم السياسية، المعروفة بولائها وتبعيتها للسياسة الغربية. ويدفع بالإدارة الغربية إلى إعادة النظر في كُل توجُهاتها وسياساتها الخارجية.
٥- استهلاك الوقت في قضايا هامشية، وفرعية، حتى تكتمل بعض الملفات التي تتبناها الولايات المتحدة، كإستقرار الوضع بالنسبة لدولة جنوب السودان الجديدة، واستكمال مُخطط تفتيت السودان، وترويض النظام في ليبيا، واليمن وسوريا وإيران، حتى لا يتم تفتيت القوي والجهود، لصالح قضايا، قد لا تكون أكثر إلحاحاً الآن.

المستوى الثالث: التوصيات:

أمام ما تعرضت له السياسة الغربية عامة، والأمريكية خاصة، من انتقادات، تعددت المُقترحات التي من شأنها تفعيل هذه السياسة، والحفاظ على تأثيرها في مصر ما بعد الثورة، **ومن بين هذه المُقترحات:**

١- أن أهم عُنصر للسياسة الأمريكية فى مصر يجب أن يتمثل في التركيز على عملية التحوُل نفسها بغض النظر عما سيعود على أمريكا من نتائج آنية؛ فالعملية الإنتخابية ستتكرر في مصر بدون نتائج ملموسة للسياسة الأمريكية لعدة سنوات قادمة، ومن ثم ينبغي الرهان على عملية التحوُل الديمقراطي في مصر مهما طال الوقت ولذلك على الولايات المتحدة أن تنخرط في جهود مُتعددة الأطراف ومُمتدة حتى تُحقق أهدافها.

٢- يُعتبر الجيش المصري وجهاز المخابرات العامة المصرية بالنسبة للولايات المتحدة، المؤسستين الأكفأ في مصر والقادرتين على حفظ العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي ظل الضعف المُستمر لوزارة الداخلية المصرية، تبقي المؤسستان وحدهُما القادرتين على منع مصر من الإنزلاق نحو الفوضى ومن ثم تبدو العلاقة الثنائية بين البلدين مصبوغة بصبغة عسكرية، وتبدو العلاقات الأمريكية مع الجيش المصري تمُر بحالة من الفتور، فالمجلس العسكري المصري يشكو من إرسال وفود رسمية أمريكية دون المُستوى، ومن تجاوز الولايات المتحدة للحكومة المصرية بدعمها المُباشر للمنظمات غير الحكومية، وكون الولايات المتحدة تبدو غير مُقدرة للجهود التي تبذُلها مصر لحفظ الأمن في المنطقة، ووضع المُساعدات الأمريكية في ظل حرص فريق في الكونجرس على فرض قيود عليها هذه المُساعدات.

٣- التركيز على الأهداف الكُلية بعيدة المدى وليس على الأحداث قصيرة المدى، وهُنا ينبغي على الولايات المتحدة أن تجعل مُساعدتها لمصر غير مرهونة بشكل الحكومة المُقبلة، وأن تتوقف عن ظهورها بصورة مُتدخل مؤثر في صياغة السياسات المصرية، وأن تتواصل مع كُل الأطراف السياسية في المشهد المصري وعلى كُل المستويات.

٤- على الولايات المتحدة أن تستمر في اتخاذ مواقف من شأنها تعزيز نقل السُلطة لحكومة مدنية، وأن تدفع مصر نحو تشكيل بيئة سياسية مُتسامحة وقائمة على مُنافسة حقيقية.

٥- الإستثمار الأمريكي في تطوير الجيش المصري: وذلك بالإستثمار في برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي بالنسبة للحكومة، وتدريبها على طريقة السيطرة على الحشود الكبيرة وتبني نهج مُختلف في التعامُل مع المُتظاهرين فالحوادث التي جرت بعد الثورة تنم عن عدم قُدرة القوات المصرية على السيطرة على الحشود الكبيرة بدون اللجوء للقتل، وتدريب الشرطة المصرية على نهج مُختلف من التعامُل، والسعي نحو بناء توافُق بين القادة السياسيين في مصر.

٦- أنهُ مع الأزمة الاقتصادية التي تُعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، تستطيع الإدارة الأمريكية أن تطرح فكرة التجارة الحرة، كفكرة أكثر فاعلية، ومؤشر نحو نمو طويل الأجل في العلاقات. وتوقيع اتفاق كهذا سيبعث برسالة قوية إلى مصر حول التزام الولايات المتحدة بوضع إنجاز اتفاقية التجارة الحرة كهدف للسياسة الأمريكية.

الهـوامـش

(١) مجدى داود، هل سيسمح الغرب لمصر بالنهوض؟، ٢٠١١/٣/٢، النص مُتاح على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/336298
(٢) حتى تاريخ كتابة هذه الدراسة (٢٥ فبراير ٢٠١٢).
(٣) ستيفن كوفمن، كلينتون: التغيير الديمقراطي ضرورة استراتيجية، موقع أمريكا دوت جوف، ٢٠١١/٢/٥.
(٤) رويترز، ٢٠١١/٢/٦.
(٥) روبرت ساتلوف، أفكار للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب أزمة مصر، ٢٠١١/٢/٩، الرابط:
http://arabic.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3067&portal=ar
(6)http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/03/110310_us_tunis_egypt_fund.shtml
(7) http://www.america.gov/st/texttrans-arabic/2011/March/20110316112405x0.339851.html?CP.rss=true
(٨) مجدى داود، هل سيسمح الغرب لمصر بالنهوض؟، ٢٠١١/٣/٢، النص مُتاح على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/336298
(٩) ريتشارد جيليسبي، أوروبا وجيرانها العرب: خمر جديدة في زقاق عتيقة، كارنيجي، ١٥ يونيو ٢٠١١.
http://carnegieendowment.org/arb/?fa=show&lang=ar&article=44650
(١٠) سيناريوهات التعامل الأمريكي مع مصر ما بعد الثورة، اسلام أونلاين، الإربعاء ٢٧ يوليو ٢٠١١.
(١١) وائل عبد الحميد، أمريكا تُطالب مصر بالقبض على ٢٤ معتقلا هربوا أثناء الثورة، شبكة محيط، الخميس ٢٠١١/٦/٩.
(١٢) فيلتمان - القاهرة أهم شريك عربي لواشنطن، وكالة د ب أ، يو بي آي، ٢٠١٢/١/٦.
(١٣) سامي القمحاوي، الرسائل السياسية في زيارة قاضية المحكمة الأمريكية لمصر، صحيفة الأهرام، السنة ١٣٦ العدد ٤٥٧١٧، الإثنين ٦ فبراير ٢٠١٢.
(١٤) أحمد سامي متولي، في أول لقاء موسع للإتحاد الأوروبي مع برلمان الثورة: أوروبا تولي قضية استرداد الأموال المصرية الإهتمام الأكبر.. وتعتبر مصر أهم دولة في المنطقة، صحيفة الأهرام، القاهرة، السنة ١٣٦ العدد ٤٥٧٢٠، الخميس ٩ فبراير ٢٠١٢.
(١٥) أعضاء بالكونجرس الأمريكي يؤكدون ضرورة التواصُل مع القيادة المصرية الجديدة، صحيفة الشروق، ٢٠١٢/١/٢٥.
(١٦) هبة القدسي، الكونجرس يعقد جلسة استماع لمُناقشة الأوضاع في مصر، المصري اليوم، ١٩ يناير، ٢٠١٢، http://www.almasryalyoum.com/node/36825
(١٧) عزت إبراهيم (وآخرون)، تصاعُد التوتُر بين القاهرة وواشنطن.. ومصر تتمسك بإحترام القانون.. الوفد العسكري يعود للقاهرة فجأة.. والكونجرس يبحث تقليص المُساعدات، صحيفة الأهرام، السنة ١٣٦ العدد ٤٥٧١٩، الإربعاء ٨ فبراير ٢٠١٢.
(١٨) مصر تطلب من أمريكا تجميد أرصدة ١٠٠ مسؤول سابق، شبكة (CNN)، الإثنين، ٢ يناير ٢٠١٢.

(١٩) عزت إبراهيم (وآخرون)، تصاعُد التوتُر بين القاهرة وواشنطن.. ومصر تتمسك بإحترام القانون.. الوفد العسكري يعود للقاهرة فجأة.. والكونجرس يبحث تقليص المُساعدات، صحيفة الأهرام، السنة ١٣٦ العدد ٤٥٧١٩، الإربعاء ٨ فبراير ٢٠١٢.

(٢٠) د. عمرو حمزاوي، ثلاثة شروط للدور الخارجي الإيجابي، صحيفة الشروق، القاهرة، عدد ٣١ أغسطس ٢٠١١. الرابط:

http://www.shorouknews.com/Columns/Columnist.aspx?blogid=1362

(٢١) هانئ رسلان، "الموقف الدولي والعربي من ثورة ٢٥ يناير في مصر"، ورقة مقدمة في ندوة " ثورة ٢٥ يناير: الأبعاد والتفاعُلات والمستقبل"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٧ فبراير ٢٠١١.

(٢٢) د. عبد الستار قاسم، التشكيك بالثورات العربية، الجزيرة نت، المعرفة، ٢٠١١/٣/٢٢، الرابط: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D8E6DD48-2584-4475-B5BB-6A0EDAAFBC83.htm?GoogleStatID=28

(٢٣) ماكسميليان فورت، مصر والإمبراطورية الأمريكية، الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/١٦، الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DE3E9AEB-244D-4FDD-A7BC-8BFA94BF6FFC.htm?GoogleStatID=2

(٢٤) فهمي هويدي، فى التأجيل مصلحة أمريكية، صحيفة الشروق، عدد ١٦ مارس ٢٠١١.

(٢٥) د. ثناء فؤاد عبد الله، مخاوف إسرائيلية وأمريكية من التحوُلات الديمقراطية في مصر والعالم العربي، صحيفة القاهرة، عدد ٢٠١١/٣/١٥.

(٢٦) د.منار الشوربجي، ماذا تريد الولايات المتحدة من مصر؟، صحيفة المصري اليوم، القاهرة، عدد ٢٠١٢/١/١٨. الرابط:

http://www.almasryalyoum.com/node/606611

(٢٧) محمد المنشاوي، الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للثورات العربية، الجزيرة نت، ٢٠١١/٠٤/١٢.

http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage=True&GUID=%7B195DB97F-C9DC-46DE-8C1E-231118FCAB89%7D#1

العدد ٩١ - السنة الثامنة
يوليو ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤



المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org